شركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.)

دبي - الإمارات العربية المتحدة

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

شركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.)
دبي - الإمارات العربية المتحدة

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

جدول المحتويات

	صفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١ - ٢
بيان المركز المالي	٣ - ٤
بيان الدخل	٥
بيان الدخل الشامل	٦
بيان التغيرات في حقوق المساهمين	٧
بيان التدفقات النقدية	٨
إيضاحات حول البيانات المالية	٩ - ٥٤

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
برج المدينة ٢، جناح ١٠٠١
شارع الشيخ زايد
صندوق البريد ٤٢٥٤-دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٣١٣٢١١ (٤) ٩٧١+
فاكس: ٢٣١٤١٧٨ (٤) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

حضرات السادة المساهمين
شركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.)
دبي – الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة **لشركة سوق دبي المالي ("ش. م. ع.")، ("الشركة")، دبي، الإمارات العربية المتحدة**، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وكل من بيان الدخل، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. وتشتمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ وتشمل مسؤولية الإدارة اختيار وإتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل "تتمة"

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي **لشركة سوق دبي المالي – ش.م.ع.، دبي،الإمارات العربية المتحدة**، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية و القانونية الأخرى

وبرأينا أيضاً أن الشركة تمسك حسابات منتظمة. وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا لم تقع مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته أو عقد تأسيس الشركة والتي قد تؤثر بشكل جوهري على نشاط الشركة أو مركزها المالي للسنة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)



أنيس صادق

رقم التسجيل ٥٢١

دبي

٢ مارس ٢٠١٠

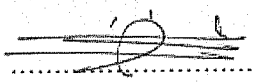
	الإيضاح	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٥	٣٣,٤٦٢	٩٥,٥٤٧
ودائع استثمارات إسلامية	٦ و١٣	١,٤٨٢,٢٩٢	١,٥٧٢,٠٤٩
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	٧	٢٦,٦٨٠	٣٣,٦٤٤
مطلوب من طرف ذي علاقة	١٣	٣,٩١٤	٤,٥٥١
مجموع الموجودات المتداولة		١,٥٤٦,٣٤٨	١,٧٠٥,٧٩١
الموجودات غير المتداولة			
ودائع استثمارات إسلامية	٦	٣٨,٥٢٧	–
موجودات مالية أخرى – متاحة للبيع	٨ و ٢	–	٩٤٤,٣٦٦
موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨ و ٢	١,٠٠٣,٧٩٣	–
الممتلكات والمعدات	٩	٢٩,٩٣٢	٣٠٨,٣٧٧
موجودات غير ملموسة	١٠	٢,٧٢٣,٠٩٢	٢,٧٩٨,٩٤٦
الشهرة	١١	٢,٨٧٨,٨٧٤	٢,٨٧٨,٨٧٤
مجموع الموجودات غير المتداولة		٦,٦٧٤,٢١٨	٦,٩٣٠,٥٦٣
مجموع الموجودات		٨,٢٢٠,٥٦٦	٨,٦٣٦,٣٥٤
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	١٢	٢٢,٤١٥	٣٤,١١٩
توزيعات أرباح مستحقة	١٣ و ١٨	١٢٣,١٤٠	٢٠,١٦٥
مطلوب لطرف ذي علاقة	١٣	٤٨,٥٠٠	٤٨,٥٠٠
مجموع المطلوبات المتداولة		١٩٤,٠٥٥	١٠٢,٧٨٤

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية

	الإيضاح	٢٠٠٩	٢٠٠٨
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين	١٤	٣,٢٧٩	٢,٥٧٨
دخل مؤجل – منحة حكومية	٩ و ١٣	–	٢٨٠,٠٠٠
مجموع المطلوبات غير المتداولة		٣,٢٧٩	٢٨٢,٥٧٨
مجموع المطلوبات		١٩٧,٣٣٤	٣٨٥,٣٦٢
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٥ (أ)	٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
أسهم الخزينة	١٥ (ب)	(٥٥,٨٦٤)	(٥٥,٨٦٤)
		٧,٩٤٤,١٣٦	٧,٩٤٤,١٣٦
صافي إيرادات إصدار الأسهم	١٦	٣١,٦٠٨	٣١,٦٠٨
احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات – متاحة للبيع	١٧	–	(٩٧٤,٧٥٤)
احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٧	(١,١٦٣,٤٦٩)	–
احتياطي إلزامي واحتياطيات أخرى	١٧	٢٣٩,١٢٠	٦١٣,٣٧٤
الأرباح المستبقاة		٩٧١,٨٣٧	٦٣٦,٦٢٨
مجموع حقوق المساهمين		٨,٠٢٣,٢٣٢	٨,٢٥٠,٩٩٢
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٨,٢٢٠,٥٦٦	٨,٦٣٦,٣٥٤

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

تم اعتماد البيانات المالية من الصفحة ٣ إلى ٥٤ وتم التوقيع عليها من قبل رئيس مجلس الإدارة نيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٠



بيان الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
(المبالغ مدرجة بآلاف الدراهم)

	إيضاح	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول		٣٧٤,٧٣٨	٦٤٠,٢٠٩
رسوم شركات الوساطة		٢٠,٧٨٥	٢١,٠١٨
رسوم تحويلات أوراق مالية ورهنها		٥,٦٧٢	٢٠,٥٣٨
رسوم أخرى		٤,٦٨٣	٧,١١١
الإيرادات التشغيلية		٤٠٥,٨٧٨	٦٨٨,٨٧٦
صافي الإيرادات من الاستثمارات	١٩	٩١,٥١٠	٢٦٣,٢١٤
إيرادات أخرى		٥,٥٤١	–
ربح إعادة تقييم استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها بغرض المتاجرة		–	٦١,٠٤٤
مصاريف عمومية وإدارية	٢٠	(٨٠,٤٦٠)	(٨٢,٣٠٩)
إطفاء الموجودات غير الملموسة	١٠	(٧٥,٨٥٤)	(٧٥,٨٥٤)
خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع		–	(٢٥٠,٠٠٠)
صافي ربح السنة		٣٤٦,٦١٥	٦٠٤,٩٧١
الربح الأساسي للسهم – درهم	٢١	٠,٠٤	٠,٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
صافي ربح السنة	**٣٤٦,٦١٥**	٦٠٤,٩٧١
الدخل الشامل الآخر		
أرباح إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٦١,٢٨٥	–
خسارة إعادة تقييم استثمارات متاحة للبيع	–	(١,٢٦٥,٧٢٠)
انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع المحول إلى بيان الدخل	–	٢٥٠,٠٠٠
محول من احتياطي استثمارات متعلق ببيع استثمارات متاحة للبيع	–	(١٤٧,٥٨٧)
الدخل/(الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة	**٦١,٢٨٥**	(١,١٦٣,٣٠٧)
مجموع الدخل/(الخسائر) الشاملة للسنة	**٤٠٧,٩٠٠**	(٥٥٨,٣٣٦)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية

شركة سوق دبي المالي – (ش.م.ع.)
دبي – الإمارات العربية المتحدة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
(المبالغ مدرجة بآلاف الدراهم)

	رأس المال	أسهم الخزينة	صافي إيرادات إصدار الأسهم	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات – متاحة للبيع	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	الاحتياطي الإلزامي والاحتياطات الأخرى	أرباح مستبقاة	المجموع
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٨,٠٠٠,٠٠٠	(٥٥,٨٦٤)	٣١,٦٠٨	١٨٨,٥٥٣	–	٤٣١,٨٨٣	١,٠٠٧,٧٢٤	٩,٦٠٣,٩٠٤
صافي الربح للسنة	–	–	–	–	–	–	٦٠٤,٩٧١	٦٠٤,٩٧١
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	(١,١٦٣,٣٠٧)	–	–	–	(١,١٦٣,٣٠٧)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	–	–	–	(١,١٦٣,٣٠٧)	–	–	٦٠٤,٩٧١	(٥٥٨,٣٣٦)
محول إلى احتياطي إلزامي والاحتياطيات الأخرى (إيضاح ١٧)	–	–	–	–	–	١٨١,٤٩١	(١٨١,٤٩١)	–
توزيعات أرباح معلنة	–	–	–	–	–	–	(٧٩٤,٥٧٦)	(٧٩٤,٥٧٦)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٨,٠٠٠,٠٠٠	(٥٥,٨٦٤)	٣١,٦٠٨	(٩٧٤,٧٥٤)	–	٦١٣,٣٧٤	٦٣٦,٦٢٨	٨,٢٥٠,٩٩٢
تأثير التغيرات على السياسات المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية IFRS 9 (إيضاح ٢)	–	–	–	٩٧٤,٧٥٤	(١,٢٢٤,٧٥٤)	–	٢٥٠,٠٠٠	–
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٩ – معاد عرضه	٨,٠٠٠,٠٠٠	(٥٥,٨٦٤)	٣١,٦٠٨	–	(١,٢٢٤,٧٥٤)	٦١٣,٣٧٤	٨٨٦,٦٢٨	٨,٢٥٠,٩٩٢
صافي الربح للسنة	–	–	–	–	–	–	٣٤٦,٦١٥	٣٤٦,٦١٥
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–	٦١,٢٨٥	–	–	٦١,٢٨٥
مجموع الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–	٦١,٢٨٥	–	٣٤٦,٦١٥	٤٠٧,٩٠٠
محول إلى احتياطي إلزامي	–	–	–	–	–	٣٤,٦٦٢	(٣٤,٦٦٢)	–
توزيعات أرباح معلنة (إيضاح ١٨)	–	–	–	–	–	–	(٦٣٥,٦٦٠)	(٦٣٥,٦٦٠)
محول من الاحتياطيات إلى الأرباح المستبقاة (إيضاح ١٨)	–	–	–	–	–	(٤٠٨,٩١٦)	٤٠٨,٩١٦	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٨,٠٠٠,٠٠٠	(٥٥,٨٦٤)	٣١,٦٠٨	–	(١,١٦٣,٤٦٩)	٢٣٩,١٢٠	٩٧١,٨٣٧	٨,٠٢٣,٢٣٢

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية

شركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.)
دبي – الإمارات العربية المتحدة

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
(المبالغ مدرجة بآلاف الدراهم)

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية		
صافي ربح السنة	٣٤٦,٦١٥	٦٠٤,٩٧١
تعديلات لـــ:		
استهلاك ممتلكات ومعدات	١١,٣٢٧	١٢,٨٧٧
مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين	٩٥٧	٧٣٥
إطفاء الموجودات غير الملموسة	٧٥,٨٥٤	٧٥,٨٥٤
خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع	–	٢٥٠,٠٠٠
مخصص حسابات مشكوك في تحصيلها	٢٣٧	٢,٠٢٢
الربح من بيع استثمارات متاحة للبيع	٦٨٨)	١٣٠,٤٦٥)
ربح إعادة تقييم استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها بغرض المتاجرة	–	٦١,٠٤٤)
الربح من بيع ممتلكات ومعدّات	–	٥)
عوائد ودائع استثمارات إسلامية	٨٥,٢٠٥)	١٠٤,٦٥٦)
إيرادات توزيعات أرباح	٥,٦٠٠)	٢٨,٠٩٣)
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	٣٤٣,٤٩٧	٦٢٢,١٩٦
(الزيادة)/ النقص في مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	١,٧٣٦)	١٣,٦٤٩
النقص/ (الزيادة) في المطلوب من طرف ذي علاقة	٦٣٧	٢,٣١٣)
النقص في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة	١١,٧٠٤)	٢٥٤,٧١٣)
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	٣٣٠,٦٩٤	٣٧٨,٨١٩
تعويضات نهاية خدمة الموظفين المدفوعة	٢٥٦)	١١٥)
صافي النقد الناتج من العمليات التشغيلية	٣٣٠,٤٣٨	٣٧٨,٧٠٤
التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية		
المبالغ المحصلة من بيع موجودات مالية أخرى	٢,٥٤٦	٩٧٦,٦٤٥
المبالغ المحصلة من بيع الممتلكات والمعدات	–	٥
شراء موجودات مالية أخرى	–	١,٣٥٥,٩٠٥)
شراء ممتلكات ومعدات	١٢,٨٨٢)	١٠,٢٦٦)
صافي (ودائع)/ متحصلات الاستثمارات الإسلامية	٦٥٢,٩٨٨)	٤٣٧,٧٥٣
أرباح استثمارات إسلامية مستلمة	٩٣,١٥٤	١١٢,٠٦٨
توزيعات أرباح مقبوضة	٦,١١٤	٢٧,٥٨٠
صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من العمليات الاستثمارية	٥٦٤,٠٥٦)	١٨٧,٨٨٠
التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية		
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين	٥٣٢,٦٨٥)	٧٧٤,٤١١)
صافي النقد المستخدم في العمليات التمويلية	٥٣٢,٦٨٥)	٧٧٤,٤١١)
صافي النقص في النقد وما يعادله	٧٦٦,٣٠٣)	٢٠٧,٨٢٧)
النقد وما يعادله في بداية السنة	١,١٠٥,٥٤٧	١,٣١٣,٣٧٤
النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح ٢٢)	٣٣٩,٢٤٤	١,١٠٥,٥٤٧

١- التأسيس والنشاط

شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع.) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسست في إمـــارة دبي – الإمارات العربية المتحدة بموجب القرار الوزاري رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٠٧ وخاضعة لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته.

تتمثل النشاطات المرخص بها للشركة في المضاربة المالية، الاستثمار في المشروعات التجارية والصناعية والزراعية وتأسيسها وإدارتها، استشارات الاستثمارات المالية، العمل كوسيط مالي لبيع وشراء الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً لعقد التأسيس فإن الشركة تلتزم في كل معاملاتها ونشاطاتها بأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم باستثمار أموالها وفق هذه الأحكام.

تقوم الشركة حالياً بإدارة سوق دبي المالي، أعمال المقاصة التابعة لها والاستثمارات الخاصة بها.

إن عنوان مكتب الشركة المسجل هو مركز دبي التجاري العالمي – بر دبي – شارع الشيخ زايد، صندوق بريد رقم ٩٧٠٠ – دبي.

إن المالك الرئيسي والطرف المسيطر على الشركة هي حكومة دبي.

الأسهم التي تملكها حكومة دبي مسجلة باسم بورصة دبي المحدودة، الشركة الأم.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

المعايير والتفسيرات التي تؤثر على المبالغ المسجلة في الفترة الحالية (و/أو الفترات السابقة)

تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة التالية في الفترة الحالية وكان لها تأثير على المبالغ المسجلة والإيضاحات في البيانات المالية.

المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ (المعدّل): *عرض البيانات المالية*	فرض المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ (٢٠٠٧) تغيرات على المصطلحات (وتتضمن العناوين المعدّلة للبيانات المالية) والتغيرات في هيئة ومحتوى البيانات المالية.
تحسين الإفصاح حول الأدوات المالية (التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٧ البيانات المالية: الإفصاح)	تفرض التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٧ توسعاً في الإفصاحات المطلوبة المتعلقة بقياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وقد ارتأت الشركة عدم تقديم أرقام المقارنة لهذه الإفصاحات الإضافية في السنة الحالية وفقاً للإعفاءات الانتقالية التي تمنحها هذه التعديلات.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

المعايير والتفسيرات التي تؤثر على المبالغ المسجلة في الفترة الحالية (و/أو الفترات السابقة)

– تتمة

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩: *الأدوات المالية*

طبّقت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩: الأدوات المالية في العام ٢٠٠٩ وبتاريخ يسبق موعد التطبيق الفعلي. وقد اختارت الشركة ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ موعداً للتطبيق الأولي (أي التاريخ الذي قامت به الشركة بتقييم الأدوات المالية الموجودة) حيث أنها الفترة المحاسبية الأولى منذ إصدار هذا المعيار بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩. طبّقت الشركة هذا المعيار بأثر رجعي وقد اختارت المجموعة الإعفاء المحدود بعدم إعادة عرض أرقام المقارنة في سنة التطبيق الأولي مما أدى إلى:

- عدم إعادة عرض أرقام المقارنة للفترات السابقة. الإبقاء على متطلبات التصنيف والقياس والتي تم تطبيقها مسبقاً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ والإفصاحات المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٧: *الأدوات المالية: الإفصاحات*.
- قامت الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية لكلتا الفترتين، الأولى والتي تخص تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ (الفترة الحالية) والأخرى التي تخص تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ (الفترة السابقة).
- تم الاعتراف تحت بند الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة (أو المكونات الأخرى للملكية، كما هو مناسب) بالفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية الحالية في بداية السنة للفترات المحاسبية التي شملها التطبيق الأولي.

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ الطريقة التي يجب على الشركة أن تتبعها في تصنيف وقياس الموجودات المالية. عند اللزوم، تصنف كافة الموجودات المالية مجتمعة بناءً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية للموجودات المالية. وتقاس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

المعايير والتفسيرات التي تؤثر على المبالغ المسجلة في الفترة الحالية (و/أو الفترات السابقة) – تتمة

يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط في الحالات التالية:

(i) إذا كان الأصل محتفظاً به وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و

(ii) إذا كان ينشأ عن البنود التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة للتدفقات المالية المتعلقة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسددة والأرباح عليها.

في حال لم يتوفر أي من الأمرين المذكورين أعلاه، تصنف الأدوات المالية كأدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL). بالإضافة إلى ذلك، وحتى لو كان الموجود المالي يطابق معايير التكلفة المطفأة فقد تختار الشركة عند الاعتراف المبدئي، أن تصنف الأصل المالي تحت بند الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا من شأنه أن يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩: *الأدوات المالية (تتمة)*

يجرى اختبار انخفاض القيمة فقط على الموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة المطفأة.

يتم تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت الاستثمارات في أدوات الملكية محتفظ بها لغير غرض المتاجرة ويتم تصنيفها من قبل الشركة تحت البند "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". في حال تم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية تحت البند "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر"، فإنه يتم الاعتراف بكافة الأرباح والخسائر، باستثناء توزيعات الأرباح المعترف بها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١٨: الإيرادات، تحت بند الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

المعايير والتفسيرات التي تؤثر على المبالغ المسجلة في الفترة الحالية (و/أو الفترات السابقة)

– تتمة

قام أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم كافة الموجودات المالية الموجودة للشركة بتاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩. ونتيجة لذلك:

- تم تصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ (FVTOCI)

كان تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ عكس الخسائر غير المحققة والبالغة ٩٧٤ مليون درهم إماراتي من احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات – المتاحة للبيع إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) وذلك نتيجة إعادة تصنيفها من استثمارات متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وكذلك، نتج عن إعادة التصنيف عكس خسائر انخفاض القيمة والمسجلة سابقاً في بيان الدخل من الأرباح المستبقاة إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات – الدخل الشامل الآخر بقيمة ٢٥٠ مليون.

وبتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ في هذه السنة، لم يتم اختبار انخفاض قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة ١,١٦٣ مليون درهم ولكن تم تحويله إلى "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات – الدخل الشامل الآخر" وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

المعايير والتفسيرات التي تم تطبيقها دون أن يكون لها تأثير على البيانات المالية

كما تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة التالية في هذه البيانات المالية. لم يؤد تطبيق هذه المعايير والتفسيرات إلى تأثيرات كبيرة في المبالغ المسجلة في هذه البيانات المالية ولكنها قد تؤثر على حسابات المعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ١: *تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ البيانات المالية الموحدة والمنفصلة* (تكاليف الاستثمار في الشركات التابعة، أو تحت سيطرة مشتركة أو الزميلة)	تتناول التعديلات قياس تكاليف الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات تحت السيطرة المشتركة والشركات الزميلة عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعند الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الشركات التابعة في البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم.
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٢: *الدفع على أساس الأسهم* (شروط الاستحقاق والإلغاء)	توضح التعديلات تعريف الشروط المخولة لأغراض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٢، ويوضح مفهوم الشروط "عدم الاستحقاق" ويوضح المعاملات المحاسبية للإلغاءات.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٨: *القطاعات التشغيلية* (المعدّل في ٢٠٠٧)	يتعلق هذا المعيار بالإفصاحات حول قطاعات المجموعة التشغيلية ويحل محل المتطلبات بتحديد القطاعات الأولية (الأعمال) والثانوية (الجغرافية) للشركة.
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٣: (المعدّل في ٢٠٠٧): *تكاليف الاقتراض*	يتمثل التغيير الأساسي على هذا المعيار بإلغاء خيار تسجيل تكاليف الاقتراض كمصاريف فور تكبدّها. لم يؤثر التغيير على هذه البيانات المالية.
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٠: *محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية*	تم تعديل المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٠ ليفرض معاملة المنافع على القروض الحكومية بمعدل فائدة أدنى من سعر السوق كمنح حكومية. لم يؤثر التغيير على هذه البيانات المالية.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

المعايير والتفسيرات التي تم تطبيقها دون أن يكون لها تأثير على البيانات المالية – تتمة

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٢: *الأدوات المالية: العرض والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١ عرض البيانات المالية* (الأدوات المالية المطروحة للتداول والالتزامات الناشئة عن التصفية)	تفرض التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٢ تعديلاً على أسس تصنيف الدين/ الملكية من خلال السماح بإدخال بعض الأدوات المالية المطروحة للتداول والأدوات (أو مكونات الأدوات) التي تفرض على المنشأة التزاماً بتسليم طرف آخر حصة تناسبية من صافي موجودات المنشأة فقط عند التصفية، والتي يتم تصنيفها كملكية، بعد مطابقتها لمعايير معينة.
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٤٠: *الاستثمار في العقارات*	تم التعديل على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٤٠ ليشمل نطاقه الاستثمارات في العقارات في طور الإنشاء.
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٨ : *الموجودات غير الملموسة*	تم التعديل على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٨ ليصرّح للمنشآت الاعتراف بالأصل المدفوع مسبقاً للمصاريف الدعائية أو الترويجية فقط للحد الذي تمتلك فيه المنشأة الحق بالتصرف بالبضائع المشتراة أو بدرجة الخدمات المستلمة. لا تؤثر هذه التعديلات على الأداء المالي للمنشأة أو مركزها المالي.
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم (٩): *إعادة تقييم المشتقات الضمنية والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس – تعديلات تتعلق ببنود التحوط المؤهلة* (المشتقات الضمنية)	تفرض التعديلات على التفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ على المنشآت تقييم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأساسي في حالة إعادة تصنيف الشركة لأصل مالي مختلط بشطبه من فئة الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تفرض التعديلات على تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (CIFRI) رقم ٩ القيام بتقييم في حال أصبحت المنشأة طرفاً في العقد أو عندما يحدث تغيير جوهري على التدفقات النقدية المتوقعة نتيجة لتعديل بنود العقد. تنطبق التعديلات على الفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. من غير المتوقع أن يؤثر التعديلات جوهرياً على البيانات المالية للشركة.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

المعايير والتفسيرات التي تم تطبيقها دون أن يكون لها تأثير على البيانات المالية – تتمة

تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم ١٣: *برامج ولاء العميل*	من غير المتوقع أن يؤثر التعديلات جوهرياً على البيانات المالية للشركة حيث لا تطبق المجموعة برامج ولاء العميل.
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم ١٥: *اتفاقيات إنشاء العقارات*	يتناول التفسير الطريقة التي يجب أن تحدد بها المنشآت مطابقة اتفاقيات إنشاء العقارات لنطاق المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١١: عقود الإنشاءات أو المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١٨: الإيرادات والحالات التي يجب الاعتراف بإيرادات عقود إنشاءات العقارات. لم تؤثر المتطلبات على طريقة المحاسبة عن نشاطات الإنشاءات للشركة.
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم ١٦: *تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات بالعملات الأجنبية*	يقدّم التفسير إرشادات حول المتطلبات التفصيلية لتحوط صافي الاستثمارات لبعض بنود محاسبة التحوط.

المعايير والتفسيرات قيد الإصدار ولم يتم تطبيقها بعد

كما بتاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، كانت المعايير والتفاسير الجديدة والمعدّلة التالية قيد الإصدار وغير سارية المفعول بعد:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٣: *اندماج الأعمال*	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٥: *الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة.*	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠١٠

٢- **تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)**

المعايير والتفسيرات قيد الإصدار ولم يتم تطبيقها بعد – تتمة

المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٧: *التدفقات النقدية*	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠١٠
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١٧: *عقود الإيجار*	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠١٠
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٧: *البيانات المالية الموحدة والمنفصلة*	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٢٨: *الاستثمار في شركات زميلة*	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم ١٧: *توزيع الموجودات غير المتداولة على المالكين*	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) رقم ١٨: *تحويلات الموجودات من العملاء*	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩
تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) *رقم ١٩:* إطفاء المطلوبات المالية باستخدام أدوات الملكية	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يوليو ٢٠١٠
التعديل على تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) *رقم ١٤:* المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩: حد أصل المنفعة المحددة والحد الأدنى لمتطلبات التمويل وتفاعلاتها	يطبق فعلياً للفترات السنوية ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠١١

يتوقع أعضاء الإدارة أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات لن يكون له تأثير جوهري على العرض والإفصاحات في البيانات المالية للشركة.

٣- أهم السياسات المحاسبية

بيان التطبيق والالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء إعادة تقييم بعض الموجودات والأدوات المالية غير المتداولة التي سجّلت بالقيمة العادلة. فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

اندماج الأعمال

يتم تسجيل عملية استحواذ الشركات التابعة، باستخدام مبدأ الشراء المحاسبي. يتم قياس تكلفة الاستحواذ بإجمالي القيم العادلة (كما في تاريخ مبادلة) الموجودات الممنوحة، المطلوبات المتكبدة أو المفترضة وأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل الشركة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها من قبل المستحوذ، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة متعلقة بدمج الأعمال. يتم الاعتراف بالموجودات المحددة والمطلوبات للشركة المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة والتي تتوافق مع شروط الاعتراف المنصوص عليها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم ٣ *اندماج الأعمال* بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ.

يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ كأصل ويتم قياسها بشكل أولي بالتكلفة، والتي تتمثل بالزيادة في تكلفة اندماج الأعمال عن حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة التي تم تسجيلها. في حال كانت حصة الشركة، بعد إعادة التقييم، من صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة المسجلة للشركة المستحوذ عليها تزيد عن تكلفة اندماج الأعمال فإنه يتم تسجيل الزيادة في الأرباح والخسائر.

الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اندماج الأعمال

يتم تحديد والاعتراف بالموجودات غير الملموسة الناتجة عن اندماج الأعمال بشكل مستقل عن الشهرة في حال أن ينطبق عليها تعريف الموجودات غير الملموسة ويمكن قياس قيمتها العادلة بشكل معتمد. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة في قيمها العادلة كما بتاريخ الاستحواذ.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات غير الملموسة الناتجة عن إندماج الأعمال – تتمة

لاحقاً للاعتراف المبدئي، تم تسجيل الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من إندماج الأعمال بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والانخفاض المتراكم في القيمة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة حتى يتم إلغاء تكلفتها على مدى فترة الانتفاع المقدرة، باستخدام طريقة القسط الثابت كما يلي:

الترخيص (الاسم التجاري)	٥٠ سنة
العلاقة مع مشاركي السوق (الوسطاء)	١٠ سنوات
قاعدة المعلومات الخاصة بالسوق	٥ سنوات

الشـــهرة

تمثل الشهرة الناتجة عن شراء شركة أو كيان الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة، الالتزامات، والالتزامات المحتملة للشركات المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. يتم إثبات الشهرة مبدئياً كموجودات بالتكلفة ولاحقاً بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض متراكمة في القيمة في الفترات اللاحقة.

ولغرض اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات توليد النقد المتوقع لها الاستفادة من عملية الدمج. يتم سنوياً اختبار قيمة انخفاض وحدة توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها كما يتم اختبارها على فترات أقصر إذا كانت هناك مؤشرات لانخفاض قيمة الوحدة. إذا كان المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد أقل من قيمة الوحدة الدفترية، يتم أولاً تخصيص خسارة انخفاض القيمة لتخفيض أي قيمة شهرة موزعة للوحدة ومن ثم على الموجودات الأخرى للوحدة على أساس النسبة والتناسب ومبنياً على القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس خسارة انخفاض قيمة الشهرة في فترات لاحقة.

الاعتراف بالإيراد

يتم احتساب الإيراد بالقيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة.

يتم الاعتراف برسوم عمولات التداول، التنازل عن الملكية ورسوم الرهن كما بتاريخ إجراء المعاملات في السوق.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الاعتراف بالإيراد – تتمة

يتم الاعتراف برسوم تراخيص شركات الوساطة كما بتاريخ منح التراخيص على أساس الفترة الزمنية المستحقة.

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات عندما ينشأ حق المساهم في استلامها.

العائد من ودائع الاستثمارات الإسلامية

يتم الاعتراف بالعائد من ودائع الاستثمارات الإسلامية على أساس الحد الأدنى المتوقع من العائد الذي يتم تحديده في اتفاقية الاستثمار على أساس الفترات الزمنية المعنية. كما يتم تسوية أي فرق بين العائد المسجل والعائد الفعلي بتاريخ الاستحقاق.

عقود الإيجارات التشغيلية

يتم تصنيف المبالغ المدفوعة مقابل عقود الإيجارات التشغيلية كمصروفات بمعدل ثابت على مدة عقود الإيجار. يتم الاعتراف بحوافز الإيجارات كجزء من مجموع مصـــروف الإيجار على مدة عقود الإيجار.

المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات المحددة بالعملات بخلاف العملة التي تمارس فيها الشركة نشاطها (العملات الأجنبية) على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. بتاريخ كل ميزانية عمومية، يتم إعادة تحويل البنود المالية المدرجة بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. يتم تحويل قيمة الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقيّمة بالعملات الأجنبية بتاريخ بيان المركز المالي على أساس سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمقيّمة بالعملات الأجنبية.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

يتم الاعتراف بالفروق في أسعار الصرف في بيان الأرباح والخسائر للفترة التي نتجت فيها هذه الفروق، باستثناء:

- فروق التحويل التي تتعلق بالموجودات تحت الإنشاء والمعدة للاستخدام المستقبلي، والمتضمنة في تكلفة تلك الموجودات عندما يتم اعتبارها كتعديل التكلفة القروض بالعملات الأجنبية،
- فروق تحويل العملات الناتجة عن إبرام عمليات تحوط لمخاطر العملات الأجنبية، و
- فروق تحويل العملة الناتجة عن البنود المالية المدينة أو الدائنة لعمليات أجنبية والتي تكون فيها التسوية غير مخطط لها وغير متوقع حدوثها، والتي تعامل كجزء من صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية، ويتم الاعتراف بها في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية ويتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد صافي الاستثمارات.

المنح الحكومية

لا يتم تسجيل المنح الحكومية إلا أذا كان هناك تأكيد معقول بأن الشركة سوف تقوم بالتقيد بالشروط المرفقة لهذه المنح وبأن المنح سوف يتم استلامها.

يتم تسجيل المنح الحكومية التي يشترط فيها أن تشتري الشركة أو تبني أو تستحوذ على موجودات غير متداولة، كدخل مؤجل في الميزانية العمومية ويتم تحويلها إلى الأرباح والخسائر على أساس محدد مبنياً على مدة الخدمة الفعلية للتكاليف الخاصة بالمبنى.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات (ما عدا الأراضي والتي تظهر بالقيمة العادلة) بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأية خسائر ناتجة عن الانخفاض في القيمة.

يتم احتساب الاستهلاك لإطفاء تكلفة الموجودات (فيما عدا الأراضي والممتلكات تحت الإنشاء) بطريقة القسط الثابت مبنياً على مدة الخدمة الفعلية المتوقعة للأصل.

تحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو بيع أي من الممتلكات والمعدات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للأصل.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة فيما عدا الشهرة

تقوم الشركة بتاريخ كل ميزانية عمومية بمراجعة صافي قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر على أن تلك الموجودات تعاني من انخفاض في القيمة. في حال ظهور مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للموجودات لكي يتم تحديد مدى الخسارة، (إن وجد). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة للأصل فردياً تقوم الشركة بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل. في حالة عدم إمكانية تقدير القيمة القابلة للاسترداد لكل أصل على حده، تقوم الشركة بتقدير قيمة وحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل. في حال تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع الموجودات على وحدات توليد النقد كلاً على حدا. وفيما عدا ذلك يتم توزيعها على أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد في حالة تم تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع.

القيمة المستردة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة المستخدمة فإن التدفقات النقدية المقدرة يتم خصمها لقيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس قيمتها النقدية الحالية في السوق والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي لم يتم تعديل التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية الخاصة بها.

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للأصل (أو وحدة توليد النقد) للوصول إلى قيمته المستردة. تحمل خسائر انخفاض القيمة فور وقوعها على بيان الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كانخفاض في إعادة التقييم.

في حالة تم لاحقاً عكس خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه، وفي هذه الحالة فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كزيادة في إعادة التقييم.

مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين من غير مواطني الدولة وفقاً لقانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك استناداً إلى الرواتب الحالية وفترات الخدمة المتراكمة للموظفين في تاريخ الميزانية العمومية.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

مخصص التقاعد والتأمين الوطني

تقوم الشركة بالمساهمة بنظام التقاعد والتأمين الوطني عن موظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٧ لعام ١٩٩٩، وبموجبه تقوم الشركة بالمساهمة بما نسبته ١٥% من إجمالي "الرواتب الخاضعة" عن موظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في نظام التقاعد، أما موظفي الشركة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة فهم مطالبون بدورهم بالمساهمة بنسبة ٥% من إجمالي "الرواتب الخاضعة" عن مساهمتهم في هذا النظام. إن التزام الشركة الوحيد بالنسبة لمخصص التقاعد والتأمين الوطني هو القيام بتحويل المساهمات المحددة فقط. يتم إظهار مساهمات المجموعة في نظام التقاعد والتأمين الوطني ضمن بيان الدخل للفترة.

المخصصات

يتم أخذ مخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو مؤكدة) لدى الشركة نتيجة أحداث سابقة، مما قد يتوجب على الشركة تسديدها والتي يمكن تقديرها بطريقة موثوقة.

يتم أخذ المخصصات بناءً على أفضل التقديرات للمقابل المطلوب لتسديد الالتزامات الحالية كما بتاريخ الميزانية العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والتقديرات غير المؤكدة المحيطة بالالتزامات. عند قياس المخصص على أساس التدفق النقدي المقدر لتسديد الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عند توقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسديد الالتزام من طرف ثالث، فإنه يتم تسجيل المبالغ المدينة كأصل إذا ما تم التأكد فعلاً من أن التسديدات سوف يتم تحصيلها وأن تكون المبالغ المدينة قابلة للقياس بشكل موثوق.

الأدوات المالية (وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ – للفترة الحالية)

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات المالية أو إلغاء الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة عندما تتم عملية البيع أو الشراء للأصل المالي بموجب عقد تنص بنوده على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني يحدد

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية (وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ – للفترة الحالية) – تتمة

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

التصنيف والقياس المبدئي للموجودات المالية

بغرض تصنيف الموجودات المالية تصنف الأداة كـ"أداة ملكية" إذا كانت غير مشتقة وكانت تطابق تعريف "الملكية" لجهة الإصدار (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٢ الأدوات المالية: العرض). وتصنف باقي الموجودات المالية غير المشتقة كـ "أداوت دين".

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى الفئات التالية: "موجودات مالية بالتكلفة المطفأة"، و"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر"، و"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر".

يتم قياس كافة الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، مضاف إليها تكاليف المعاملة، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين التاليين:

- إذا كان الأصل محتفظاً به وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و
- إذا كان ينشأ عن البنود التعاقدية للأداة مواعيد محددة للتدفقات المالية المتعلقة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسددة والفوائد عليها.

يتم قياس أدوات الدين التي تطابق هذين الشرطين مبدئياً بالقيمة العادلة بعد إضافة تكاليف المعاملة (إلا إذا كانت مصنفة كأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – أنظر أدناه). ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد طرح أي خسارة انخفاض في القيمة (انظر أدناه)، ويتم الاعتراف بإيرادات الفائدة على أساس الناتج الفعلي في بند إيرادات الفوائد.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية (وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ – للفترة الحالية) – تتمة

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

لاحقاً للاعتراف المبدئي، وفي حال تغيرت أهداف نموذج الأعمال بحيث كان هناك تعارض مع معايير التكلفة المطفأة، فإنه يجب على الشركة إعادة تصنيف أداوت الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة لتصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيراد الفوائد على الفترات التي تخصها. نسبة الفائدة الفعلية هي المعدّل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل عبر المدة المتوقعة للموجود المالي أو عبر فترة أقصر، إن أمكن، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

وقد تختار الشركة بما لا يقبل النقض وعند الاعتراف المبدئي أن تصنف أدوات الدين التي تطابق معايير التكلفة المطفأة المشار إليها أعلاه كأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة في حال قياس أصل مالي بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

إن أداوت الدين التي لا تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة المذكورة أعلاه، أو التي تطابق تلك المعايير ومع ذلك اختارت الشركة تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لم تقم الشركة بتصنيف أي من أدوات الدين من الموجودات المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، وفي حال تغيرت أهداف نموذج الأعمال بحيث كان هناك تعارض مع معايير التكلفة المطفأة، فإنه يجب على الشركة إعادة تصنيف أداوت الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة لتصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يسمح بإعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية (وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ – للفترة الحالية) – تتمة

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) – تتمة

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا إذا قامت الشركة بتصنيف استثمار محتفظ به لغير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي (انظر أدناه).

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بكافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢٥.

تم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل عندما ينشأ حق الشركة في استلام التوزيعات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١٨ *الإيرادات*.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للشركة أن تختار بما لا يقبل النقض (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها الشركة ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت مشتقة غير مصنفة وتم تفعيلها كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الآخر وتضاف إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢٥.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية (وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ – للفترة الحالية) – تتمة

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) (تتمة)

عند استبعاد أصل مالي، فإن تراكم الأرباح أو الخسائر والتي تم إضافتها مسبقاً إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح مستبقاة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على أدوات الملكية في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق الشركة في استلام التوزيعات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ١٨ *الإيرادات*.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

يجب إعادة تصنيف الموجودات المالية في حال تغير نموذج أعمال الشركة لإدارة هذه التغيرات في الموجودات المالية. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث. تحدد الشركة هذه التغيرات عن طريق مجلس إدارة المجموعة نتيجة لتغيرات داخلية أو خارجية ويجب أن تكون ذات تأثير كبير على عمليات الشركة وممكن إثباتها للأطراف الخارجيين.

في حال قامت الشركة بإعادة تصنيف الموجودات المالية، فإن عليها تطبيق إعادة التصنيف للفترات المستقبلية من تاريخ إعادة التصنيف. لا يتم إعادة عرض الأرباح أو الخسائر أو الفوائد المعترف بها مسبقاً.

في حال قامت الشركة بإعادة تصنيف أحد الموجودات المالية ليتم قياسه بالقيمة العادلة، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة له بتاريخ إعادة التصنيف. يتم الاعتراف في بيان الدخل بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن الفروق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة.
في حال قامت الشركة بإعادة تصنيف أصل مالي ليتم قياسه بالتكلفة المطفأة فإن القيمة العادلة له بتاريخ إعادة التصنيف هي قيمته الدفترية الجديدة.

تاريخ إعادة التصنيف هو اليوم الأول من الفترة المحاسبية الأولى التي تلي التغير في نموذج الأعمال والذي نتج عنه إعادة تصنيف المنشأة لبعض موجوداتها المالية.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ وقبل التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية)

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات المالية أو إلغاء الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة عندما تتم عملية البيع أو الشراء للأصل المالي بموجب عقد تنص بنوده على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني يحدد من قبل السوق المعني.

القياس المبدئي للموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات مالية إلى الفئات التالية: "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر"، و"استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق"، و"موجودات مالية متاحة للبيع"، و"القروض والسلف". يعتمد التصنيف على طبيعة الموجودات المالية والغرض منها وتم تحديده عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس كافة الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، مضاف إليها تكاليف المعاملة، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الأصل المالي محتفظ به لغرض المتاجرة أو عند تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة

تصنّف الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها الشركة ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت مشتقة غير مصنفة وتم تفعيلها كأداة تحوط.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ وقبل التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية) – تتمة

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

يمكن تصنيف الموجود المالي المحتفظ به لغير غرض المتاجرة كموجود مالي معرف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند التسجيل المبدئي، إذا:

- كان مثل هذا التصنيف يزيل ويقلل بصورة كبيرة أي قياس أو احتساب غير متسق والذي من الممكن أن ينتج فيما لو لم يتم التصنيف على هذا النحو، أو
- كان الموجود المالي يمثل جزء من مجموعة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية أو كلاهما، والتي يتم إدارتها وتقدير أدائها على أساس القيمة العادلة، طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة حيث يتم الحصول على المعلومات حول مجموعة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية داخلياً بناءً على هذا الأساس؛
- كان الموجود المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق متضمن واحد أو أكثر، وأن معيار المحاسبة الدولي (IAS) رقم ٣٩: *الأدوات المالية: الاعتراف والقياس* يسمح للعقد الكلي المجمع (الموجود أو المطلوب) بتصنيفه كموجود مالي معرف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم إظهار الموجود المالي (FVTPL) المعرف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بقيمته العادلة وأي ربح أو خسارة ناتجة يتم تسجيلها في بيان الأرباح والخسائر. يتضمن صافي الربح أو الخسارة أي توزيعات للأرباح أو فائدة مستحقة من الأصل المالي.

الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

الاستثمارات المتحفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو محددة وتواريخ استحقاق محددة، والتي تنوي الشركة ولديها القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق. لاحقاً للقياس المبدئي، تقاس الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد طرح خسائر الانخفاض في القيمة، ويتم الاعتراف بإيراداتها على أساس الناتج الفعلي.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ وقبل التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية) – تتمة

الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

طريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيراد الفوائد على الفترات التي تخصها. نسبة الفائدة الفعلية هي المعدّل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل عبر المدة المتوقعة للموجود المالي أو عبر فترة أقصر، إن أمكن، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

استثمارات مالية متاحة للبيع

تصنّف الأسهم المدرجة والسندات الأخرى الموجودة بحوزة الشركة والتي يتم تداولها في سوق مالي نشط كمتاحة للبيع (AFS)، لاحقاً للقياس المبدئي، تقاس الأدوات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر تحت احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات باستثناء خسائر انخفاض القيمة، والفائدة المحسوبة باستخدام طريقة نسبة الفائدة الفعلية، والأرباح والخسائر الناجمة عن تحويل العملات الأجنبية للموجودات النقدية والتي يتم تسجيلهما في بيان الدخل الموحد. في حال استبعاد الاستثمارات أو تم تحديد انخفاض في قيمة الاستثمار فإن الأرباح والخسائر المتراكمة والمسجلة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر للسنة.

يتم تسجيل توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات الملكية المتاحة للبيع في بيان الدخل عندما ينشأ للشركة حق في استلام هذه التوزيعات.

إن القيمة العادلة للموجودات النقدية المتاحة للبيع بالعملات الأجنبية يتم تحديدها بتلك العملة ويتم تحويلها على أساس السعر الحالي في نهاية الفترة المحاسبية. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن أسعار صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل ويتم تحديدها على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ وقبل التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية) – تتمة

القروض والسلف

تتضمن أرصدة القروض والسلف موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو محددة والتي لم يتم إدراجها في سوق نشطة، وتتضمن كذلك النقد وما يعادله، والودائع الإسلامية، والذمم المدينة الأخرى، والمطلوب من الأطراف ذات العلاقة.

لاحقاً للقياس المبدئي، تقاس أرصدة القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام معدّل الفائدة الفعلية، بعد طرح مخصص الانخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في نهاية كل فترة محاسبية، لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض في قيمة هذه الموجودات المالية. تنخفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي ناتج عن حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدئي للموجودات المالية أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار.

بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة وغير المدرجة والمصنفة كمتاحة للبيع، يعتبر الانخفاض الكبير والمطوّل في القيمة العادلة للأوراق المالية إلى ما دون سعر التكلفة على أنه دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

أما بالنسبة للموجودات المالية الأخرى، فقد تتضمن الأدلة الموضوعية على الانخفاض في القيمة:

- التعثر المالي الكبير لجهة الإصدار أو العميل؛
- التعثر أو التأخر في سداد دفعات الفوائد أو المبالغ الأصلية؛ أو
- احتمالية إفلاس المقترض أو تغير الهيكل المالي له.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ وقبل التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية) – تتمة

استثمارات مالية متاحة للبيع

عند تحديد انخفاض في قيمة أصل مالي متاح للبيع، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل للفترة. لا يتم عكس الخسائر المتعلقة بانخفاض قيمة أوراق مالية متاحة للبيع، وخسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً في الأرباح أو الخسائر. لاحقاً، يتم الاعتراف بأي زيادة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

المطلوبات المالية وأدوات الملكية الصادرة من قبل الشركة

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصـــنيف أدوات الدين والملكية إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر العملية المتعاقد عليها في العقد.

أدوات الملكية

تعرّف أداة الملكية على أنها العقد الذي يثبت فائدة مستبقاة في الأصول المالية للشركة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي تصدرها الشركة تحت بند صافي المبالغ المحصّلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

المطلوبات المالية الأخرى

يتم بداية قياس المطلوبات المالية الأخرى بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما تعفى الشركة من التزاماتها أو عند إلغاء هذه الالتزامات.

٤ – الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

في طور تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والموضحة في إيضاح رقم ٣ حول البيانات المالية، يتطلب من الإدارة القيام بأحكام، وتقديرات وافتراضات للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات لعدم وجود مصادر أخرى مؤكدة. يتم تحديد هذه التقديرات والافتراضات على أساس الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. حيث يتم تسجيل الاختلاف في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها إعادة تقييم هذه التقديرات وذلك في حالة أن التعديلات الناتجة عن إعادة التقييم تؤثر على تلك الفترة. أما في حالة كون التعديلات الناتجة عن إعادة تقييم التقديرات تؤثر في الفترة الحالية والفترات المستقبلية فيتم تسجيلها في تلك الفترات.

الافتراضات الهامة المستخدمة في تطبيق سياسات الشركة المحاسبية

في طور تطبيقها للسياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بالافتراضات المهمة التالية، عدا عن تلك المتعلقة بالتقديرات (انظر أدناه)، والتي كان لها تأثير كبير على المبالغ المسجلة في البيانات المالية.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩، قررت إدارة الشركة تصنيف استثمارات الشركة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

قامت الإدارة بإعادة تصنيف استثماراتها في أدوات ملكية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن الاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي استثمارات إستراتيجية كما تعتبرها الإدارة والمحتفظ بها لغير الانتفاع من التغير في قيمتها العادلة أو للمتاجرة.

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

الافتراضات الهامة المستخدمة في تطبيق سياسات الشركة المحاسبية – تتمة

تقييم الأدوات المالية غير المدرجة في الأسواق

إن تقييم الأدوات المالية غير المدرجة في الأسواق يتم بالرجوع إلى المعاملات السوقية الأخيرة تبعاً للأسس التجارية مع الغير، القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أخرى، التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بنسبة الفائدة الحالية لاستثمارات مماثلة أو باستخدام تقنيات التقييم.

انخفاض قيمة الموجودات

بتاريخ كل ميزانية عمومية، تقوم الإدارة بمراجعة قيمة الموجودات للتأكد من أن قيمها الدفترية لم تتجاوز المبالغ الممكن استردادها منها. تقوم الإدارة بتقدير المبالغ القابلة للاسترداد لكل أصل على حدة أو بناءً على وحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل.

التقديرات غير المؤكدة

فيما يلي أهم الافتراضات الخاصة بالمستقبل والافتراضات غير المؤكدة الأخرى بتاريخ الميزانية العمومية والتي لها نسبة مخاطرة والتي قد تتسبب بتعديل جوهري للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

الموجودات غير الملموسة

قامت الإدارة بتقدير مبدئي لمكونات الموجودات غير الملموسة الناتجة عن عملية الاستحواذ على سوق دبي المالي بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٧ على أساس تقييم من قبل مخمنين مستقلين. قامت الإدارة بتقدير الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة على أساس تحليل عوامل متعلقة بالفترة المتوقعة للموجودات غير الملموسة التي يتوقع أن تنتج تدفقات نقدية في المستقبل القريب .

انخفاض قيمة الشهرة

يتطلب تحديد ما إذا كان هنالك انخفاض في قيمة الشهرة ، تقدير القيمة المستخدمة لوحدة توليد النقد التي وزعت عليها الشهرة. ترى الإدارة، وحيث أن الوحدة الوحيدة المولدة للنقد التابعة لسوق دبي المالي هي على مستوى الشركة، فإن مقارنة القيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المتعلقة بعملية بيع الشركة (الحدّ الأعلى لتكلفة السوق) إلى القيمة الدفترية لصافي مجموع موجودات الشركة ستكون مؤشراً جيداً لاختبار فيما إذا كان هناك انخفاض في القيمة.

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

التقديرات غير المؤكدة

استهلاك الممتلكات والمعدات

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدة الخدمة الفعلية المتوقعة التي يتم تقديرها بناءً على الاستخدام المتوقع والتقادم والتي تعتمد على العوامل التشغيلية. لم تقم الإدارة باحتساب أية قيمة متبقية للأصل على اعتبار أنها غير هامة.

مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها

تقوم الإدارة بمراجعة تفصيلية للحسابات المدينة بتاريخ كل ميزانية عمومية وباحتساب مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها بناءً على هذه المراجعة وعلى أساس خبرة الإدارة والظروف الاقتصادية السائدة.

٥- نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	٤٢	٢٨
الأرصدة لدى البنوك:		
حسابات جارية	١,٠٧٥	٦٦١
حسابات توفير	٢,٥٠٥	١,٤٠١
حسابات مضاربة	٢٩,٨٤٠	٩٣,٤٥٧
	٣٣,٤٦٢	٩٥,٥٤٧

يتراوح المعدل المتوقع للعائد السنوي على حسابات المضاربة من ١% إلى ٢% (٢٠٠٨: ١,٧٥% إلى ٣%) سنوياً.

٦- ودائع استثمارات إسلامية

	٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
متداولة:		
ودائع استثمارات إسلامية (مضاربة) تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع (إيضاح ٢٢)	٣٠٥,٧٨٢	١,٠١٠,٠٠٠
ودائع استثمارات إسلامية تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع ولكن قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	١,١٧٦,٥١٠	٥٦٢,٠٤٩
	١,٤٨٢,٢٩٢	١,٥٧٢,٠٤٩
غير متداولة:		
ودائع استثمارات إسلامية تستحق بعد ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٨,٥٢٧	–
	١,٥٢٠,٨١٩	١,٥٧٢,٠٤٩

وفقاً للترتيبات التعاقدية مع المؤسسات المالية، تتراوح نسبة العائدات المتوقعة للاستثمارات من ٣,٧٥% إلى ٧% سنوياً (٢٠٠٧: من ٦% إلى ٧,٧٥%)

٧- مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

	٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات مستحقة عن ودائع استثمارات إسلامية	١٤,٨٢٧	٢٣,٢٨٩
رسوم عمولات تداول مستحقة	٢,١٢٩	١,٨٣٦
مطلوب من شركات وساطة	٥,٤٦٧	٤,٥٥٦
مصاريف مدفوعة مقدماً	٢,٩٥٧	٢,٨٢٠
ذمم مدينة أخرى	٣,٥٥٩	٣,١٦٥
	٢٨,٩٣٩	٣٥,٦٦٦
يطرح: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(٢,٢٥٩)	(٢,٠٢٢)
	٢٦,٦٨٠	٣٣,٦٤٤

٧- مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى "تتمة"

يتم تحصيل رسوم عمولات التداول خلال فترة يومي عمل من تاريخ التداول ويتم تحصيل الإيرادات المستحقة من ودائع الاستثمارات الإسلامية بتاريخ استحقاق الأرباح كما هو متفق عليه ضمن الترتيبات التعاقدية مع المؤسسات المالية.

٨- موجودات مالية أخرى

	٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف در
الموجودات المالية – متاحة للبيع		
صناديق مدارة	–	٧٠٠.٩١٧
استثمارات فى أوراق ملكية	–	٢٤٣.٤٤٩
	–	٩٤٤.٣٦٦
الموجودات العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
استثمارات فى أوراق ملكية	٢٦٥.٧٢٦	–
صناديق مدارة	٧٣٨.٠٦٧	–
	١.٠٠٣.٧٩٣	–
	١.٠٠٣.٧٩٣	٩٤٤.٣٦٦

قامت الشركة بتطبيق مبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ والذي نتج عنه تغيرات في السياسة المحاسبية للمجموعة عن تصنيف وقياس الأدوات المالية. وقد تم تطبيق هذا التغير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي ووفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ حيث قامت الشركة باختيار عدم إعادة عرض أرقام المقارنة (انظر الإيضاح ٢).

٨- **موجودات مالية أخرى** "تتمة"

الاستثمارات من خلال التركيز الجغرافي كما يلي:

	٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
– داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٨٨٩,٧٦٤	٨٣٠,٢٠٠
– خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	١١٤,٠٢٩	١١٤,١٦٦
	١,٠٠٣,٧٩٣	٩٤٤,٣٦٦

بعد التعديلات التي أدخلت على المعايير "IAS 39" و "IFRS 7" (إعادة تصنيف الموجودات المالية) قامت الشركة بإعادة تصنيف بعض الاستثمارات من المتاجرة إلى استثمارات متاحة للبيع. حددت الشركة هذه الموجودات المؤهلة بموجب التعديلات، والتي بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٨ كان للشركة تغير واضح لنيتها للاحتفاظ بتلك الموجودات في المستقبل بدلاً من الخروج أو المتاجرة في الأجل القصير. بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وتعديلاته، تمت إعادة التصنيف اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٨ وبناءً على القيمة العادلة في ذلك التاريخ. بما أن الشركة قامت بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ بأثر رجعي بما يخص تصنيف وقياس الموجودات المالية، بالتالي فإن المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ لا ينطبق على الشركة.

٩– الممتلكات والمعدات

التكلفة أو القيمة العادلة	الأرض بالقيمة العادلة	أجهزة حاسوب وأنظمة معلومات	تحسينات على مأجور	أثاث وأدوات مكتبية	سيارات	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٢٨٠,٠٠٠	٥١,٩١٤	١٠,٧٠٢	٩,٩٧١	٢٨٥	٥,٧٨٨	٣٥٨,٦٦٠
إضافات	–	٥,٨٨٦	٢٨٣	٤٩١	–	٣,٦٠٦	١٠,٢٦٦
استبعادات	–	(٩٠٠)	(١,٤٣٨)	(٥٠٦)	(٣٣)	–	(٢,٨٧٧)
تحويلات	–	٥٢٥	١,٤٣٨	١٧٧	–	(٢,١٤٠)	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٢٨٠,٠٠٠	٥٧,٤٢٥	١٠,٩٨٥	١٠,١٣٣	٢٥٢	٧,٢٥٤	٣٦٦,٠٤٩
إضافات	–	٦,٥٦٩	٢٨١	٥٠	–	٥,٩٨٢	١٢,٨٨٢
تحويلات	–	٣,٤٦٧	–	٤١٥	–	(٣,٨٨٢)	–
تعديلات على القيمة العادلة	(٢٨٠,٠٠٠)	–	–	–	–	–	(٢٨٠,٠٠٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**–**	**٦٧,٤٦١**	**١١,٢٦٦**	**١٠,٥٩٨**	**٢٥٢**	**٩,٣٥٤**	**٩٨,٩٣١**
الاستهلاك المتراكم							
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	–	٣٠,٤٤٩	٨,٥٧١	٦,٦٦٤	٢٦٢	–	٤٥,٩٤٦
الاستهلاك خلال السنة	–	٩,٨٠٧	١,١٠٦	١,٩٥١	١٣	–	١٢,٨٧٧
استبعادات	–	(٧٠٤)	(٢٦٩)	(١٤٤)	(٣٤)	–	(١,١٥١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	–	٣٩,٥٥٢	٩,٤٠٨	٨,٤٧١	٢٤١	–	٥٧,٦٧٢
الاستهلاك خلال السنة	–	٩,٢٦٢	٨٧٢	١,١٨٢	١١	–	١١,٣٢٧
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**–**	**٤٨,٨١٤**	**١٠,٢٨٠**	**٩,٦٥٣**	**٢٥٢**	**–**	**٦٨,٩٩٩**
القيمة الدفترية							
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**–**	**١٨,٦٤٧**	**٩٨٦**	**٩٤٥**	**–**	**٩,٣٥٤**	**٢٩,٩٣٢**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٢٨٠,٠٠٠	١٧,٨٧٣	١,٥٧٧	١,٦٦٢	١١	٧,٢٥٤	٣٠٨,٣٧٧

٩- الممتلكات والمعدات "تتمة"

يتم استهلاك الممتلكات والمعدات عدا الأراضي والأعمال قيد التنفيذ على مدى العمر الإنتاجي المحدد بـ ٤ سنوات. خلال العام ٢٠٠٧، قامت حكومة دبي (الطرف المسيطر) بمنح الشركة قطعة أرض لإنشاء مبنى جديد. لم يتم تسجيل الأرض باسم الشركة وقامت الشركة بتسجيل الأرض بقيمتها العادلة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، أكدّت الإدارة بأنه لم يتم الوفاء بالشروط المتعلقة بالمنحة، وبالتالي، تم عكس قيمة الأرض والبالغة ٢٨٠ مليون درهم وكذلك الدخل المؤجل المتعلق بها والبالغ ٢٨٠ مليون درهم.

١٠- الموجودات غير الملموسة

	الترخيص (الاسم التجاري)	العلاقة مع مشاركي السوق (الوسطاء)	قاعدة المعلومات الخاصة بالسوق	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القيمة العادلة				
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٢,٨٢٤,٤٥٥	٥٨,٧٤٣	٦٧,٤٥٦	٢,٩٥٠,٦٥٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**٢,٨٢٤,٤٥٥**	٥٨,٧٤٣	٦٧,٤٥٦	٢,٩٥٠,٦٥٤
الإطفاء				
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٥٦,٤٨٩	٥,٨٧٤	١٣,٤٩١	٧٥,٨٥٤
الإطفاء خلال السنة	٥٦,٤٨٩	٥,٨٧٤	١٣,٤٩١	٧٥,٨٥٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	١١٢,٩٧٨	١١,٧٤٨	٢٦,٩٨٢	١٥١,٧٠٨
الإطفاء خلال السنة	٥٦,٤٨٩	٥,٨٧٤	١٣,٤٩١	٧٥,٨٥٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**١٦٩,٤٦٧**	١٧,٦٢٢	٤٠,٤٧٣	٢٢٧,٥٦٢
القيمة الدفترية				
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**٢,٦٥٤,٩٨٨**	٤١,١٢١	٢٦,٩٨٣	٢,٧٢٣,٠٩٢
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٢,٧١١,٤٧٧	٤٦,٩٩٥	٤٠,٤٧٤	٢,٧٩٨,٩٤٦

١١- الشـــهرة

	٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
تكلفة الاستحواذ على سوق دبي المالي	٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها	(٢,١٧٠,٤٧٢)	(٢,١٧٠,٤٧٢)
القيمة العادلة للموجـــــودات غير الملموسة المحددة	(٢,٩٥٠,٦٥٤)	(٢,٩٥٠,٦٥٤)
	٢,٨٧٨,٨٧٤	٢,٨٧٨,٨٧٤

١٢- ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع شركات الوساطة	٨٣٠	١٥,٤٦٥
مبالغ مطلوبة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات العربية المتحدة	٦,٤٦٤	٢,١٦٦
إيرادات مقبوضة مقدما	٦,٦٤٨	٧,٢٢٥
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	٨,٤٧٣	٩,٢٦٣
	٢٢,٤١٥	٣٤,١١٩

١٣- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تجري الشركة معاملات مع شركات ومنشآت تندرج تحت أطراف ذات علاقة كما تم تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي رقم "٢٤" *الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة*. تتمثل الأطراف ذات العلاقة في شركات وجهات تكون الملكية فيها و/أو إدارتها من قبل الشركة المسيطرة/القابضة كما تتضمن تلك الأطراف كبار الأشخاص القائمين بالإدارة.

كما في تاريخ الميزانية العمومية كان الرصيد المطلوب من/إلى طرف ذي علاقة كما يلي :

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من طرف ذي علاقة		
الشركة الأم		
بورصة دبي المحدودة – ودائع استثمارات إسلامية	١٤٠,٠٠٠	–
بورصة دبي المحدودة – حساب جاري	٣,٩١٤	٤,٥٥١
مطلوب لطرف ذي علاقة		
المالك الرئيسي		
حكومة دبي	٤٨,٥٠٠	٤٨,٥٠٠
منح حكومية بالقيمة العادلة والمسجلة تحت دخل مؤجل – منحة حكومية (إيضاح ٩)	–	٢٨٠,٠٠٠
بورصة دبي المحدودة – توزيعات أرباح مستحقة	٩٩,٠٠٠	–

حسب نشرة الاكتتاب فإن القيمة الاسمية لنسبة ٢٠% من رأس المال والتي تم طرحها للاكتتاب العام والمتمثلة بمبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم هي من حق حكومة دبي. لقد أودعت المتحصلات من عمليات الاكتتاب في الحسابات البنكية للشركة وقد تم دفع قسم منها للحكومة وسجل الباقي والبالغ ٤٨,٥٠٠,٠٠٠ درهم كمطلوب لحكومة دبي.

١٣- المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

خلال العام ٢٠٠٧، قامت حكومة دبي (الطرف المسيطر) بمنح الشركة قطعة أرض لإنشاء مبنى جديد. لم يتم نقل ملكية هذه الأرض رسمياً للشركة. قدّرت دبي العقارية ذ.م.م. قيمة الأرض خلال السنة ٢٠٠٧ بمبلغ ٢٨٠ مليون درهم. سجّلت هذه القيمة كدخل مؤجل على أن يتم نقلها إلى بيان الأرباح أو الخسائر على أساس منهجي وواقعي على مدى العمر الافتراضي لتكلفة المباني المعنية. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، أكدّت الإدارة بأنه لم يتم الوفاء بالشروط المتعلقة بالمنحة، وبالتالي، تم عكس قيمة الأرض والبالغة ٢٨٠ مليون درهم وكذلك الدخل المؤجل المتعلق بها والبالغ ٢٨٠ مليون درهم.

فيما يلي أهم المعاملات ومبالغها مع الأطراف ذات العلاقة :

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
بورصة دبي المحدودة – أرباح عن استثمارات إسلامية	١١.١٣٠	–
مركز دبي التجاري العالمي – مصاريف إيجاريه وخدمية	٥.٧٦٧	٥.١٠٠

تعويضات كبار أعضاء الإدارة

كانت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة الآخرين خلال السنة كما يلي:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
منافع قصيرة الأجل	٤.٤٠٩	٩.٨٨١
مساهمات التقاعد والضمان الاجتماعي	٥٦٨	٥٥٢
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة	–	١.٩٧١

١٤- مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد كما في بداية السنة	٢.٥٧٨	١.٩٥٨
المحمل خلال السنة	٩٥٧	٧٣٥
مبالغ مدفوعة خلال السنة	(٢٥٦)	(١١٥)
الرصيد كما في نهاية السنة	٣.٢٧٩	٢.٥٧٨

١٥- رأس المال

أ) يتكون رأس مال الشركة من ٨ مليار درهم مقسم إلى ٨ مليار سهم بقيمة اسمية درهم للسهم الواحد. اكتتب المساهمون المؤسسون عينياً في كامل الأسهم وذلك عن طريق نقل ملكية نشاط وموجودات ومطلوبات سوق دبي المالي (مؤسسة حكومية قائمة ومستمرة ومملوكة بالكامل من قبل حكومة دبي)، كشركة عاملة، للشركة. تم تقييم سوق دبي المالي من قبل جهة تقييم مستقلة ومحايدة وذلك بقيمة تتراوح ما بين ٧.٢١٩ مليار درهم إماراتي إلى ٨.١٥١ مليار درهم إماراتي كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

تم لاحقاً بيع ٢٠% من أسهم الشركة المملوكة لحكومة دبي عن طريق الاكتتاب على ١.٦ مليار سهماً.

ب) اكتتبت الشركة في ٥٤.٢٣٦.٨٣١ سهماً من أسهمها بتكلفة إجمالية تبلغ ١.٠٣ درهم للسهم الواحد تشمل مصاريف التأسيس. تخطط الشركة لاستخدام هذه الأسهم للاستحواذ على ناسداك، دبي (إيضاح ٢٧).

لدى الشركة فئة واحدة من الأسهم العادية والتي لا تخول بالحق في دخل ثابت.

١٦- صافي إيرادات إصدار الأسهم

	ألف درهم
مصاريف الإصدار المحصلة من عملية الاكتتاب بواقع (٣ فلس للسهم الواحد)	٤٨.٠٠٠
يطرح: تكاليف التأسيس المتكبدة	(١٦.٣٩٢)
الفائض المحول إلى حقوق الملكية خلال السنة ٢٠٠٧	٣١.٦٠٨

١٧- الاحتياطي الإلزامي والاحتياطات الأخرى

	احتياطي إلزامي	احتياطي خاص	احتياطي عا	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	١٤٣.٩٦١	١٤٣.٩٦١	١٤٣.٩٦١	٤٣١.٨٨٣
المحول من صافي الدخل للسنة	٦٠.٤٩٧	٦٠.٤٩٧	٦٠.٤٩٧	١٨١.٤٩١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٢٠٤.٤٥٨	٢٠٤.٤٥٨	٢٠٤.٤٥٨	٦١٣.٣٧٤
المحول من صافي الدخل للسنة	٣٤.٦٦٢	–	–	٣٤.٦٦٢
محول إلى الأرباح المستبقاة (إيضاح ١٨)	–	(٢٠٤.٤٥٨)	(٢٠٤.٤٥٨)	(٤٠٨.٩١٦)

١٧- الاحتياطي الإلزامي والاحتياطات الأخرى "تتمة"

احتياطي إلزامي

وفقا لمتطلبات قانون الشركـــات التجارية الاتحادي رقم (٨) لعام ١٩٨٤ وتعديلاته لدولة الإمارات العربية المتحدة، يتم تكوين الاحتياطي الإلزامي باستقطاع ما نسبته ١٠% من الأرباح الصافية للسنة إلى أن يصل إلى نسبة ٥٠% من رأس المال، إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

الاحتياطي الخاص

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل ما نسبته ١٠% من صافي الربح السنوي للشركة إلى الاحتياطي الخاص حتى يصل هذا الاحتياطي إلى ٥٠% من رأس المال المدفوع. لقد قرر المساهمون خلال الفترة إيقاف التحويل إلى الاحتياطي الخاص (إيضاح ١٨) وتحويل الرصيد المتراكم في الاحتياطي الخاص إلى حساب الأرباح المستبقاة.

الاحتياطي العام

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل ما نسبته ١٠% من صافي الربح السنوي للشركة إلى الاحتياطي الخاص حتى يصل هذا الاحتياطي إلى ٢٠% من رأس المال المدفوع.

قد يتم إيقاف هذا الاحتياطي لاحقاً من قبل قرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح أعضاء مجلس الإدارة، أو إذا وصل المبلغ إلى ما يعادل ٢٠% من رأس المال المدفوع للشركة. يجب أن يستخدم الاحتياطي لأغراض محددة من قبل الجمعية العمومية العادية وفقاً لتوصيات مجلس الإدارة. لقد قرر المساهمون خلال الفترة إيقاف التحويل إلى الاحتياطي العام، (إيضاح ١٨) وتحويل الرصيد المتراكم في الاحتياطي العام إلى حساب الأرباح المستبقاة.

احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات متاحة للبيع

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات من الأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر للفترات السابقة، بعد طرح المبالغ المعاد تصنيفها إلى الأرباح والخسائر عند استبعاد هذه الموجودات أو يتم تحديدها كمنخفضة القيمة.

احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات من الأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

١٨- توزيعات الأرباح

بناءً على نتائج السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٨% من الأسهم المصدرة، كما اقترح وقف تخصيص نسبة ١٠% من صافي ربح الشركة السنوي للاحتياطي العام، وتحويل الاحتياطي العام إلى الأرباح المستبقاة. تمت المصادقة على هذا المقترح بقرار من المساهمين خلال اجتماع الهيئة العمومية العادي المنعقد بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٠٩.

وعلاوةً على ذلك، اقترح مجلس الإدارة وقف تخصيص نسبة ١٠% من صافي ربح الشركة السنوي إلى الاحتياطي الخاص وتحويل الاحتياطي إلى الأرباح المستبقاة. تمت المصادقة على هذا المقترح بقرار من المساهمين خلال اجتماع الهيئة العمومية السنوي غير العادي المنعقد بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٠٩.

١٩- صافي إيرادات الاستثمارات

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
عوائد ودائع	٨٥,٢٠٥	١٠٤,٦٥٦
الاستثمارات الإسلامية	٧٠٥	١٣٠,٤٦٥
الربح من بيع استثمارات	٥,٦٠٠	٢٨,٠٩٣
توزيعات أرباح	٩١,٥١٠	٢٦٣,٢١٤

٢٠- مصاريف عمومية وإدارية

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
الرواتب والمنافع الأخرى	٤٣,١٤١	٤٤,٣٥٢
إيجارات	٥,٧٦٧	٥,١٠٠
الاستهلاك	١١,٣٢٦	١٢,٨٧٧
مصاريف مهنية	١,٤٧٨	٢,٠١٧
علاوات	–	٢,٠١٥
أخرى	١٨,٧٤٨	١٥,٩٤٨
	٨٠,٤٦٠	٨٢,٣٠٩

٢١- ربح السهم الواحد

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
صافي ربح السنة (ألف درهم)	٣٤٦,٦١٥	٦٠٤,٩٧١
رأس المال المصرّح به (ألف درهم)	٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
يطرح: أسهم الخزينة (ألف درهم)	(٥٤,٢٣٦)	(٥٤,٢٣٦)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (ألف درهم)	٧,٩٤٥,٧٦٤	٧,٩٤٥,٧٦٤
الربح الأساسي للسهم – درهم	٠,٠٤	٠,٠٨

٢٢- النقد وما يعادله

لأغراض التدفقات النقدية، يتمثل النقد وما يعادله في النقد في الصندوق ولدى البنوك والاستثمارات في ودائع إسلامية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع. يمكن توزيع النقد وما يعادله في نهاية السنة المالية كما يظهر في بيان التدفقات النقدية على البنود ذات الصلة في الميزانية العمومية كما يلي:

	٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	٤٢	٢٨
الأرصدة لدى البنوك:		
حسابات جارية	١,٠٧٥	٦٦١
حسابات توفير	٢,٥٠٥	١,٤٠١
حسابات مضاربة	٢٩,٨٤٠	٩٣,٤٥٧
ودائع استثمارات إسلامية تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع (إيضاح ٦)	٣٠٥,٧٨٢	١,٠١٠,٠٠٠
	٣٣٩,٢٤٤	١,١٠٥,٥٤٧

٢٣- التزامات رأسمالية

	٣١ ديسمبر	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	ألف درهم	ألف درهم
التزامات لشراء الممتلكات والمعدات	٣,٦٥٦	٢,٩٦٦

٢٤- إدارة مخاطر رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأس المال بحيث تحرص على ضمان استمرارية عمل ونشاط الشركة، وفي ذات الوقت الحفاظ على وزيادة العائد للمساهمين.

٢٥- الأدوات المالية

أهم السياسات المحاسبية

تم شرح تفاصيل السياسات المحاسبية بما في ذلك أساس التسجيل والقياس والأسس التي يتم فيها تسجيل الدخل والمصاريف بما يخص كل صنف من الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأدوات الملكية في إيضاح رقم ٣ حول البيانات المالية.

أهداف إدارة المخاطر المالية

تعمل الإدارة المالية على إدارة ومراقبة المخاطر المالية والتي لها علاقة بنشاط وعمليات الشركة من خلال إعداد تقارير داخلية لأغراض تحليل ومراقبة درجة هذه المخاطر وحجمها. وتتضمن مثل هذه المخاطر مخاطر السوق (تتضمن مخاطر أسعار صرف العملات ومخاطر الأسعار) مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

لا تتعرض نشاطات الشركة للمخاطر المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة حيث أن الموجودات المالية وكذلك المطلوبات المالية مقيمة بدرهم الإمارات العربية المتحدة أو بالدولار الأمريكي الذي يربطه سعر صرف ثابت مقابل الدرهم الإماراتي. تلتزم الشركة بجميع نشاطاتها وعملياتها بمتطلبات الشريعة الإسلامية وبالتالي لا تخضع لمخاطر أسعار الفائدة.

مخاطر الأسعار

تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن الاستثمارات في الأسهم. تحتفظ الشركة باستثمارات في الأسهم لأغراض إستراتيجية وليس لأغراض المتاجرة. لا تقوم الشركة بالمتاجرة بشكل نشط في هذه الأسهم.

٢٥- الأدوات المالية (تتمة)

مخاطر الأسعار "تتمة"

تحليل الحساسية لأسعار الأسهم

يعتمد تحليل الحساسية الموضح أدناه على التعرض لمخاطر أسعار الأسهم بتاريخ التسجيل.

إذا ارتفعت أسعار الأسهم أو انخفضت بنسبة ٥% فإن:

لن يتأثر صافي الربح للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ حيث أن الاستثمارات في أدوات الملكية مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات سوف يزيد/ينقص بمبلغ ٥٨ مليون درهم (٢٠٠٨: ٤٨ مليون درهم) كنتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع.

إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تعرض الشركة لخسائر في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تقوم الشركة بتطبيق سياسة التعامل فقط مع الأطراف ذات جدارة ائتمانية والحصول على ضمانات كافية كما هو مناسب، كوسائل لتخفيف مخاطر الخسارة المالية نتيجة عدم الالتزام. تتعامل الشركة فقط مع وسطاء مرخصين. يتم مراقبة محدودية التعرض الائتماني ومراجعته واعتماده من قبل الإدارة.

وعلى الرغم من أن المخاطر التي تتعرض لها الشركة ناتجة عن تشابه صفات ومجالات الأطراف المدينة، فإن مخاطر الائتمان محدودة لأن الشركة تحتفظ بضمانات مقابل هذه الديون.

إن مخاطر الائتمان على السيولة النقدية محدودة نظراً لأن الشركة تحتفظ بحساباتها لدى مؤسسات ائتمانية ذات تصنيف ائتماني عالي.

إدارة مخاطر السيولة

تقع المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة، والذي يقوم بإنشاء نظام مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك لإدارة سيولة الشركة على المدى القصير، المتوسط والطويل وكذلك متطلبات إدارة السيولة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية، من خلال المراقبة المستمرة للخطط والتدفقات النقدية الفعلية وملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

٢٥- الأدوات المالية (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة – تتمة

فيما يلي تحليل للموجودات والمطلوبات من ناحية سيولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	خلال ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ شهراً	من ٦ إلى ١٢ شهراً	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٣,٤٦٢	–	–	–	–	٣٣,٤٦٢
ودائع استثمارات إسلامية	٣٠٥,٧٨٢	١٩٦,٨٩٥	٩٧٩,٦١٥	٣٨,٥٢٧	–	١,٥٢٠,٨١٩
موجودات مالية أخرى	–	–	–	١,٠٠٣,٧٩٣	–	١,٠٠٣,٧٩٣
مطلوب من طرف ذي علاقة	٣,٩١٤	–	–	–	–	٣,٩١٤
ذمم مدينة أخرى	٢٦,٦٨٠	–	–	–	–	٢٦,٦٨٠
مجموع الموجودات المالية	**٣٦٩,٨٣٨**	**١٩٦,٨٩٥**	**٩٧٩,٦١٥**	**١,٠٤٢,٣٢٠**	–	**٢,٥٨٨,٦٦٨**
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	٣٩,٩٠٧	٩٩,٠٠٠	–	–	–	١٣٨,٩٠٧
مطلوب لطرف ذو علاقة	٤٨,٥٠٠	–	–	–	–	٤٨,٥٠٠
مجموع المطلوبات المالية	**٨٨,٤٠٧**	**٩٩,٠٠٠**	–	–	–	**١٨٧,٤٠٧**

٢٥- الأدوات المالية (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة – تتمة

فيما يلي تحليل للموجودات والمطلوبات من ناحية سيولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨:

	خلال ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ شهراً	من ٦ إلى ١٢ شهراً	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٥,٥٤٧	–	–	–	–	٩٥,٥٤٧
ودائع استثمارات إسلامية	١,٠١٠,٠٠٠	٣٠١,٨٥٠	٢٦٠,١٩٩	–	–	١,٥٧٢,٠٤٩
موجودات مالية أخرى	–	–	–	٩٤٤,٣٦٦	–	٩٤٤,٣٦٦
مطلوب من طرف ذي علاقة	٤,٥٥١	–	–	–	–	٤,٥٥١
ذمم مدينة أخرى	٣٠,٨٢٤	–	–	–	–	٣٠,٨٢٤
مجموع الموجودات المالية	١,١٤٠,٩٢٢	٣٠١,٨٥٠	٢٦٠,١٩٩	٩٤٤,٣٦٦	–	٢,٦٤٧,٣٣٧
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	٤٧,٠٥٩	–	–	–	–	٤٧,٠٥٩
مطلوب لطرف ذو علاقة	٤٨,٥٠٠	–	–	–	–	٤٨,٥٠٠
مجموع المطلوبات المالية	٩٥,٥٥٩	–	–	–	–	٩٥,٥٥٩

٢٥- الأدوات المالية (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن بها مقايضة الأصل أو تسوية مطلوب بين أطراف راغبة بإتمام العملية على أساس تجاري بحت. ونتيجة لذلك، قد تنتج فروق بين تقديرات القيم الدفترية والقيم العادلة. ويعتمد تقدير القيمة العادلة على افتراض أن الشركة ستستمر في نشاطاتها دون أية نية أو التزام لتقليص حجم عملياتها أو إجراء أية معاملات وفق بنود معاكسة.

القيمة العادلة للأدوات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة

يعتقد أعضاء مجلس الإدارة بأن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيّمة في البيانات المالية بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها العادلة:

الآليات والافتراضات المطبقة في قياس القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تحدد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الخاضعة لشروط وبنود قياسية على أساس أسعار السوق (وتتضمن السندات المدرجة القابلة للاسترداد، وصكوك المقايضة، وصكوك الدين، والسندات الدائمة).
- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى (باستثناء الأدوات المشتقة) وفقاً لنماذج الأسعار المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار السائدة في السوق وعروض الأسعار من المتاجرين لأدوات مشابهة.

٢٥- الأدوات المالية (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

قياس القيم العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي

يبين الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ومقسمة إلى مستويات من ١ – ٣ بالاعتماد على مدى وضوح القيم العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى ١ – وهي القيم المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة.
- قياس القيمة العادلة من المستوى ٢ – وهي القيم المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المحددة المستخدمة في المستوى الأول والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشر (مستنبطة من الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من المستوى ٣ – وهي القيم المستنبطة بالاعتماد على أساليب التقييم وتتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملاحظة (مدخلات غير الملاحظة).

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			
	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)				
– أوراق الملكية	٢٤٧,٣١٠	–	١٨,٤١٦	٢٦٥,٧٢٦
– صناديق مدارة	–	٦٤٢,٤٥٥	٩٥,٦١٢	٧٣٨,٠٦٧
المجموع	٢٤٧,٣١٠	٦٤٢,٤٥٥	١١٤,٠٢٨	١,٠٠٣,٧٩٣

يتضمن المستوى الأول مبلغ ٩٩ مليون درهم تمثل الاستثمارات في إحدى الشركات المدرجة والتي تمّ تقديرها على أساس آخر سعر للمتاجرة قبل تعليق التداول في سوق دبي المالي في نوفمبر ٢٠٠٨.

لم تجر أية تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة.

٢٥- الأدوات المالية (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تسوية قياس القيمة العادلة للموجودات المالية من المستوى الثالث

	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)
	حقوق ملكية غير مدرجة
	٢٠٠٩
	ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	١١٤,١٦٦
الاستبعادات خلال السنة	(١,٨٤٢)
الدخل الشامل الآخر – فروق العملات الأجنبية	١,٧٠٤
الرصيد الاختتامي	١١٤,٠٢٨

تم تسجيل الاستثمارات المصنفة من المستوى ٣ بالتكلفة المطفأة. تقدّر التكلفة بأفضل تقدير للقيمة العادلة حيث لا يوجد مؤشرات أن التكلفة قد لا تمثل القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق الملكية غير المدرجة.

الافتراضات المهمة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.

٢٦- تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

إعادة تصنيف الموجودات المالية كما في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩

يوضح الجدول أعلاه تصنيف وقياس الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم ٣٩ كما في تاريخ التطبيق المبدئي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

	فئة القياس الأصلية (بموجب IAS 39)	فئة القياس الجديدة (بموجب IFRS 9)	القيمة الدفترية الأصلية	القيمة الدفترية الجديدة
			ألف درهم	ألف درهم
الاستثمارات في أسهم مدرجة	متاحة للبيع	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٤٧,٣١٠	٢٤٧,٣١٠
الاستثمارات في أسهم غير مدرجة	متاحة للبيع	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٨,٤١٦	١٨,٤١٦
استثمارات في صناديق مدارة	متاحة للبيع	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٧٣٨,٠٦٧	٧٣٨,٠٦٧
موجودات مالية أخرى	قروض وذمم مدينة	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١,٥٨٤,٨٧٥	١,٥٨٤,٨٧٥
المجموع			٢,٥٨٨,٦٦٨	٢,٥٨٨,٦٦٨

٢٧- أهم الأحداث خلال السنة

في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩، أعلنت شركة سوق دبي المالي ش م ع (سوق دبي) أنها تقدمت بعرض إلى كل من شركة بورصة دبي المحدودة (بورصة دبي) ومجموعة ناسداك أو ام اكس (ناسداك أو ام اكس) للاستحواذ على ١٠٠% من ناسداك دبي.

وقد خضع العرض، الذي حظي بموافقة كل من بورصة دبي و ناسداك أو ام اكس، لعملية تقييم قدرته بـــ١٢١ مليون دولار (٤٤٥ مليون درهم)، ١٠٢ مليون دولار (٣٧٥ مليون درهم) نقدا و ٤٠ مليون سهم من أسهم سوق دبي. وقد حظيت الصفقة بموافقة مجلس إدارة سوق دبي خلال الاجتماع الذي عقد يوم الاثنين ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩ بعد استيفاء شروط منها موافقة الجهات الرقابية.

وبمقتضي الصفقة ستنضم ناسداك أو ام اكس إلى مساهمي سوق دبي من خلال حصة أقلية نسبتها ١% (تعادل ٨٠ مليون سهم بما يعادل ٤١ مليون دولار). وفي الوقت ذاته ستتيح ناسداك أو ام اكس لناسداك دبي استخدام علامة ناسداك التجارية وتقنياتها. وتجدر الإشارة إلى أن حصة ناسداك أو ام اكس في سوق دبي لن تستدعي إصدار أسهم جديدة حيث سيتم استخدام ٤٠ مليون من أسهم خزينة سوق دبي، علاوة على ٤٠ مليون سهم سيتم شرائها من بورصة دبي.

ووفق وثيقة شروط الصفقة فقد اتفقت الأطراف على قيام سوق دبي المالي بالاستحواذ على ١٠٠% من أسهم رأسمال ناسداك دبي من شركة بورصة دبي المحدودة ومجموعة ناسداك أو ام اكس (تمتلك الجهتان ٦٦,٧% و٣٣,٣% من ناسداك دبي على الترتيب). وتصل القيمة الإجمالية المستحقة على شركة سوق دبي المالي إلى ١٢١,٣٠٤,٣٤٨ دولارا أمريكيا تدفع على النحو التالي:

- ٨٠,٨ مليون دولار تدفع نقدا من سوق دبي المالي إلى بورصة دبي المحدودة..
- ٤٠ مليون سهم من أسهم شركة سوق دبي المالي بقيمة ٢٠ مليون دولار تحول إلى شركة بورصة دبي المحدودة بالنيابة عن ناسداك أو ام اكس.
- ٢٠ مليون دولار أخرى تدفعها شركة سوق دبي المالي إلى بورصة دبي مقابل قيام الأخيرة بتحويل ٤٠ مليون سهم من حصتها إلى ناسداك أو ام اكس.